الشركة العامة للصوامع والتخزين

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الملاحظة	الـــــــــــــــرد
-تضمنت قائمة المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣١٨،٧٤٧ مليون جنيه تحت مسمي " الحكم في الدعوي رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق " (تقيد نظامي) لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٩٠ مليون جنيه وفقا الحكم الصادر في الدعوي رقم ١٣٤١١ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستأنف برقم ٢٥٦٠ لسنة ١٩٩٤ مدني كلي – شمال القاهرة والمستأف برقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق بمحكمة إستئناف القاهرة وذلك طبقا للموافقة علي جدولة المديونية المستحقة بعد اعتماد السيد/الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ علي أقساط سنوية لمدة ٢٠ سنة وبعد سداد نحو ٤٥ مليون جنيه كمقدم ويتصل بذلك أنه تم تحميل فترة المركز المالي بقيمة القسط السنوي عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالكامل قدرها نحو ١٣ مليون جنيه . **يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**	تم إثبات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥٦٠ لسنه ٥ ق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية طبقا لما ورد بالملاحظة بعد موافقة معالي الدكتور وزير التموين والتجارة والداخلية على جدولة المديونية وتقوم الشركة بالإفصاح عن ذلك فى الايضاحات المتممة للشركة .
- بلغت التكلفة الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٧١٢،٥٥٨ مليون جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٥٧٦،٦١٩ مليون جنيه وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا دون جرد وقد تم حساب الأهلاك بنفس الأسس والقواعد المحتسبة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلي: - *تم حساب الإهلاك بنحو ١٠،٤٤٨ مليون جنيه دون حساب الإهلاك عن الأصول المضافة خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو١٥،٦٩٥مليون جنيه ويتصل بذلك تخفيض قيمة الأصول الثابتة – عدد وأدوات - بمبلغ ١٨١ ألف جنيه مقابل تخفيض مخصص الاهلاك بذات القيمة وتتمثل في ميزان صومعة المريوطية. *لازالت الشركة تمسك سجل أصول لا يفي بالغرض الذي أنشئ من اجله حيث تبين قيد الاصول بقيم اجمالية دون تحليل لها وكذا اهلاكاتها. **يتعين تلافي ما جاء بالملاحظة مع سرعة التصرف في الأصول المستبعدة حفاظا على أموال الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	تم استكمال التسجيل فى سجلات الأصول الثابتة وسيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢١/٣/٣١م.
-مازالت الفروق بين مساحات الأراضي بسجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة والمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات. **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة علي أصول الشركة.**	هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لاى جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم فى حالة ورود اى طلبات للشركة .
-مازال حساب الأصول الثابتة – عدد وادوات - بصومعة شبرا بتضمن نحو ٨٣ ألف جنيه يمثل الدفتري لعدد ٢ ميزان امريكى	تم إجراء التسويات اللازمة .

أسفل قلاب ليس لهم وجود بالصومعة منذ ما يزيد عن ٤ سنوات نتيجة ردمهم تحت الأرض وقد أفادت الشركة بردها على تقريرنا التفصيلي على مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بأن الأجزاء الميكانيكية تم فكها وأضافتها للمخازن وجاري عمل التسويات المالية اللازمة وهذا ما لم يتم حتى تاريخه. يتعين عمل تلك التسويات في أقرب وقت ممكن وموافاتنا بها لتحقيق دقة قيمة أصول الشركة.	
- عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها حوالى ٢٤٣ ألف متر مربع – مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر الاحمر - وقد إكتفت الشركة بإشهار عقد تخصيص الأرض برقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط، وقد بلغت المساحة المستقطعة من أرض الصومعة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٩٣ فى ٢٠٠٩/٤/٢١ ٦٦١٠٠ م٢ مسلمة بالكامل لهيئة موانى البحر الأحمر وتم التعويض عن مساحة قدرها ٥٠٠٠٠م٢ فقط بنحو ٣,٤٢٧ مليون جنيه، وتجدر الأشارة إلي الاجتماع الذي تم بين ممثلي الشركة وممثلي الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر لإنهاء الاتفاق علي التعويض عن باقي الأراضي المستقطعة التي تم ضمها لميناء سفاجا بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ وقدرها ١٥٥٤٥م٢ وكذا الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ بين ممثلوا عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء ومحافظة البحر الأحمر ووزارة الداخلية وزارة الدفاع والذي إنتهى إلي قيام المركز الوطنى للتخطيط استخدامات أراضي الدولة بنهو التنسيقات اللازمة وحصول الشركة علي تعويض قدره ١٣,٢٥٠ مليون جنيه تسددها الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للشركة خصماً من مستحقاتهم طرفهم. ومما هو جدير بالذكر قيام الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بتسوية مبلغ نحو ٨,٣٦٢ مليون جنيه من هذا التعويض مقابل حق الأنتفاع المستحق عليها ضمن حساب الأيرادات -تعويضات وغرامات- ولم تقم الشركة بتسوية باقى المبلغ والبالغ نحو ٤,٨٨٨ مليون جنيه. **نوصى بموافاتنا بمطابقة مع الهيئة المذكورة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١وأسباب عدم تسوية الشركة لباقي قيمة التعويض لما له من أثر على نتائج أعمال المركز المالي للشركة مع ضرورة الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل الأراضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة.**	صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين المشهر بطريق الإيداع برقم ٢٠١١/٣٦٩ بمأمورية سفاجا وبالنسبة لتقنين وضع المساحة المسلمة إلى هيئة موانئ البحر الأحمر وحصول الشركة على التعويض فقد تم الإتفاق مع هيئة موانئ البحر الأحمر بعد إجراء الرفع المساحى بمعرفة محافظة البحر الأحمر على حصول الشركة على تعويض قدره ١٣,٢٥ مليون جنيه وستقوم هيئة ميناء البحر الأحمر بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع المساحة الكلية المسلمة اليها وبذلك تكون الشركة قد حصلت على كافة مستحقاتها عن الأراضى المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وتم عمل الرفع المساحى الذى يحدد الأراضى التى فى حيازة الشركة وتم تسوية مبلغ ٨,٣٦٢ مليون جنيه من هذا التعويض قيمة حق الانتفاع السنوى المستحق لهيئة ميناء البحر الأحمر عن الأراضى المستغلة بمعرفة الشركة فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وسيتم تسوية باقى المبلغ خصما من حق الأنتفاع السنوى المستحق للهيئة فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠
- ما زال لم يتم الانتهاء من حسم أسباب الفرق البالغ ٤٤٨٣٠م٢ فى مساحة أرض مجمع السلام والناتج بين المثبت بسجل الأصول الثابتة بالشركة بمساحة ٢٩٦٨٥٣م٢ والرفع المساحي الذي تم فى مارس ٢٠٠٢ والذي بلغ مساحة قدرها ٣٤١٦٨٣م٢. أضافة إلى ما سبق فقد أسفر الجرد الفعلي للأرض والذي تم فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن وجود فرق بين الرفع المساحي السابق إجراءه والجرد الفعلي بمساحة ٢١٢١٣٦,٠١م٢ ولم نقف على أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسم تلك	سيتم إجراء التسويات اللازمة للمساحة الزائدة بعد صدور الحكم فى الدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء الخاصة بالحصول على تعويض عن الارض المنزوع ملكيتها من أرض مجمع السلام . وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق ومازالت متداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة.

الفروق. كما لم يتم تحديد وضع المباني المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقي البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشأنها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق أداريا عليا ولم يحدد له جلسة بعد. تكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحي المشار اليه واجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات الشركة.	
-ما زال لم يتم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢والتي مازالت مدرجة بسجل الأصول الثابتة للشركة والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من ارض مجمع السلام بالعامرية لإنشاء كوبري الطريق الدولي الساحلي والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدني كلي ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٧٥ ق ولازالت مؤجلة للتقرير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٠٧م٢ عن مجمع المخازن دون الإستفادة منها أو إستغلالها وقد جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة بخصوص الجزء الذي تم فصله خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضا نظرا لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع علي الشركة فرصة الأستفادة منه. **يتعين اجراء التصويب اللازم باستبعاد تلك المساحة من حساب الاصول الثابتة وما يترتب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها.**	بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذى سيصدر في الدعوي المذكورة أما بخصوص الجزء الذى تم فصله خارج المجمع فالشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضا نظراً لانه يدخل في نطاق حرم الطريق مما اضاع على الشركة فرصة الاستفادة منه.
-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة، ورقم ٢/٥٨٥٢ق استئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائي في ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه. **يتعين إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة.**	هذه الموضوعات محل الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعاوى مازالت متداولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتابع تلك القضايا مع الجهات المختصة وذلك حفاظا على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء الأحكام القضائية التى تصدر بشأنها.
- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (تشغلها الشركة كحق انتفاع) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً) بموجب تعاقد مؤرخ في مارس ٢٠١٦ والمنزوع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٠١٨/٧/٨ باعتبار مشروع الظهير الغربي لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الهيئة الشركة بذلك في	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الأسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظراً لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم إخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة لأتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص بتلك المساحة في ضوء أحكام القانون رقم

٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالمطالبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها الهيئة في ٢٠٢٠/٧/١٥. **يتعين الاتصال مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة لسرعة الحصول على التعويض المستحق وما يترتب على ذلك من آثار.**	١٠ لسنه ١٩٩٠ وتعديلاته بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
- مازال لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الغرسانية) أو تحميل هيئة السلع التموينية بأعبائها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لادارتها وتشغيلها تنفيذا للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ ورغم صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد (حتى تاريخه) رغم مرور ما يزيد عن تسعة سنوات من تاريخ القرار السابق ذكره، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبتها للشركة بنحو ٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة. ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة بواقي تركيبات الصومعة المذكورة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة. **يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب على ذلك من آثار.**	لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التي مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ . وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :- البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ في صومعة دمياط ومثيلتها في صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة في ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية. البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة الإهلاك (التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه.ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه بواقى التركيبات سيتم تسويتها بعد الإنتهاء من نقل ملكية الصومعة .
- مازال لم يتم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعة المعدنية بدمياط سعة ٧٠ ألف طن والصومعة المعدنية الجديدة بالعامرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات المتحدة العربية لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين حيث تتولى الإدارة	صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥مع الأحاطة بأنه فى ضوء الاجتماعات التى تمت برئاسة مجلس الوزراء (هيئة مستشارى مجلس الوزراء) حيث انتهى الرأى فى الاجتماع المؤرخ ٢٠٢١/١/١٠ على التوافق على تحرير عقود حق انتفاع بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة العامة للصوامع

والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالى لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل، ويتصل بذلك أن إجمالي قيمة الأعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز الصومعتين ضمن حساب التكوين الإستثمارى بلغت نحو ٦,٣٧٥ مليون جنية منها نحو ٤,٤٩٨ مليون جنيه تخص صومعة العامرية ونحو ٨٨٢ ألف جنيه تخص صومعة دمياط بالاضافة الى نحو ٩٩٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ ميزان بسكول لتشغيل الصومعتين كما بلغت الكميات التي تم تفريغها من صومعة العامرية بالأسكندرية نحو ٢١,٣٧٦ ألف طن (محلى ومستورد) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ساهم في إيرادات الشركة بنحو ٥٣٤,٤ ألف جنيه بينما بلغت التكاليف الانتاجية خلال الفترة نحو ٤٠٩,٥ الف جنيه علي حين لم يتم صرف أي كميات من الصومعة المعدنية بدمياط وبالتالي لم يتم تحقيق أيه إيرادات عنها خلال الفترة علي الرغم من تكلفتها الإنتاجية البالغة خلال الفترة نحو ١ مليون جنيه . **نوصي بضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصومعتين مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لصالح الشركة وتحديد نسبة حق الانتفاع الواردة بالقرار المشار اليه والعمل على الاستغلال الامثل للصومعتين وما يترتب على ذلك من آثار.**	والتخزين وهيئة ميناء دمياط لقطع الأراض المقام عليها صومعتي دمياط والعامرية وسيتم إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.
-عدم الاستفادة من مشروع شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة " وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المنفذة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف " مرحلة أولى " والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع فى العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظرا لفشل تجارب التشغيل والتى اسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشاة من أجلة. **يتعين الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة.**	تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء القرارات التى ستصدر فى هذا الشأن .
- مازالت الملاحظات الفنية التي شابت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمه والتى بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث ان تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة فى ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الأعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه. **تكرر التوصية ببحث ما سبق مع دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافيها والعمل على تشغيل شبكة الحريق للحفاظ على حقوق ومستحقات الشركة.**	تم احالة الموضوع إلى القطاع القانونى للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم الإستفاده من المخازن بتأجيرها للغير .
.. تضمنت الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشآت داخل مينائى بورسعيد ودمياط والتي آلت ملكيتها إلي الهيئة العامة لموانى بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقا للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦	بالنسبة للمبانى والإنشاءات داخل مينائى بورسعيد ودمياط جميعها فى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولايوجد اى منازعة على ملكية هذه المبانى والإنشاءات

الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٦ مادة رقم (٤١) وتجدر الاشارة إلي أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفتريا بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفتريا والآخر متبقي له قيمة دفترية. **نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع إجراء التسويات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول وإجراء الإهلاك الطارئ لها حتى تظهر أصول القطاع – مباني وإنشاءات بصورتها الصحيحة.**	
-مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات العاطلة والغير مستغلة بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخه ومازالت مسجلة بدفاتر الشركة بلغ ما أمكن حصره منها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ٢٥,٠٩٤ مليون جنية (بخلاف ما هو بدون قيمة) وتتمثل في آلات ومعدات بنحو ٢٤,٣٤٦ مليون جنيه، وسائل نقل وانتقال بنحو ٣٨٦ ألف جنيه، مباني بنحو ٣٦٢ ألف جنيه لعدد ٢٦ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة. **يتعين العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادى الأمثل للأصول المكهنه وإصلاح المعطل منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها فقرة (٦٧) والتى تنص "على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه "، مع حصرها وإدراجها بالقوائم المالية تحت مسمى " الأصول المحتفظ بها لغرض البيع"وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم في ضوء مانسفر عنه الدراسة.
-عدم الاستغلال الامثل لبعض الأراضى والمخازن بالشركة ويتمثل ذلك فيما يلي: - *بلغت إجمالى المساحات التخزينية المتاحة للتاجير بقطاع القاهرة حوالي ٨٠,٧ ألف م٢ منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م٢ غير مستغلة بنسبة ١٢,٨ % تتمثل فى ٧,٧ ألف م٢ مساحة شونة الشفاطات بإمبابة، ٢,٦ ألف م٢ بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية). *محطة تعبئة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتى تُقدر مساحتها ٤٢٠٠م٢ بأرضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متنقل علي عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء بفناء الصومعة. *مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببور سعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات. *الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير. **نوصي بضرورة العمل على الاستغلال الأمثل لكافة الاراضي والمخازن المتاحة حتى يتسني تنظيم إيرادات الشركة ومنعا لوجود طاقات غير مستغلة.**	بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بإمبابة فهذه الارض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل النهرية التى تقوم بنقل القمح عليها وتفريغها داخل صومعة امبابة وفيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمريوطية تم عرضها على العملاء ونظراً لتدنى القيمة الإيجارية التى قدمت لم توافق الشركة على العروض وتستهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المريوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية . هذه الأصول وارده مع الصومعة منذ إنشائها ويرجع عدم استغلالها لتوجه الدولة إلى إلغاء القمح المعبأ وبالنسبة للارض البالغ مساحتها ٤٢٠٠ متر مربع فهي تمثل حرم للصومعة وتستخدم فى مناورة السيارات وبالنسبة للشفاط المتنقل سيتم اتخاذ إجراءات التخلص منه بالبيع . وبالنسبة لمساحة ١٦ألف متر المخصصة للشركة داخل ميناء

	دمياط فهى عبارة عن مساحة ٦٤٩٨ متر مربع شمال المخزن الأفقي وهذه المساحة مخصصة من قبل هيئة الميناء كامتداد للمخزن الأفقي وباقي المساحة بين المخزن والسور مستغلة للمناورة أمام كل من المخزن الأفقى ومساحة العواريه وستقوم الشركة بدارسة مدى الاستفادة من تلك المساحة وبالنسبة لمخزن دراكون فلم يعد يستقبل بضائع نظرا لأن المبنى الموجود به المخزن آيل للسقوط ومتهالم وتم استخدامه في تخزين بعض المخلفات الناتجه عن اخلاء أرض الشونة التى تم تسليمها لمحافظة بورسعيد وبالنسبة للدور الثانى بميناء بورسعيد سيتم دراسة مدى امكانية الاستفادة منه .
بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٩،٥٣٢ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي: *نحو ٩،٧٣٤ مليون جنيه تمثل قيمه الاعمال الاستثمارية الخاصة بعملية انشاء نظام أطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لنفس المخازن عن عملية إنشاء نظام الإطفاء التلقائي لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد بالاضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) في ٢٠٢٠/٣/٥ حيث كان تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ في ٢٠١٨/٢/٢٢ بمدة تنفيذ ١٢ شهرا الا ان لجنه الاستلام لم تتمكن من اجراء تجارب التشغيل و ذلك بسبب عدم الانتهاء من التوصيلات الكهربائية و عدم الحصول علي الموافقة من هيئه الميناء لتغذية الخزانات و لم يتم الأنتهاء من جميع ما سبق حتي تاريخه . **يتعين الوقوف على مدي تنفيذ تلك الاعمال حتى يتم الانتهاء منها لتلافي عدم تجديد التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة النشاط داخل ميناء بورسعيد مع تحميل المتسبب بغرامة التاخير عن عدم تنفيذ بنود العقد الميرم.**	نظراً لأن الشركة تقوم بإستغلال تلك المخازن فإن المقاول يقوم بتنفيذ الأعمال خلال الفترات التي يتم اخلاء المخازن فيها وتم إنشاء الغرف المطلوبة من الحماية المدنية وجارى توصيل الكابلات الكهربائية بمعرفة شركة القناة لتوزيع الكهرباء تمهيدا لتوصيل التيار الكهربائى حتى يمكن إجراء تجارب التشغيل واستلام الأعمال من المقاول وسيتم تطبيق لائحة المشتريات على المقاول عند صرف المستخلص الختامى . نظراً لأن الشركة تقوم بإستغلال تلك المخازن فإن المقاول يقوم بتنفيذ الأعمال خلال الفترات التي يتم اخلاء المخازن فيها وتم إنشاء الغرف المطلوبة من الحماية المدنية وجارى توصيل العدادات الكهربائية بمعرفة شركة القناة لتوزيع الكهرباء تمهيدا لتوصيل التيار الكهربائى حتى يمكن إجراء تجارب التشغيل واستلام الأعمال من المقاول وسيتم تطبيق لائحة المشتريات على المقاول عند صرف المستخلص الختامى .
*نحو ٦،٣٧٥ مليون جنيه قيمة ما تحملته الشركة من أعمال إستشارية (توصيل كهرباء وعمل موازين) لم يتم تسويتها لإنشاء الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرية، الصومعة المعدنية بميناء دمياط سعة ٦٠ ألف طن قمح، ٧٠ ألف طن على التوالي منحة لا ترد من دولة الإمارات. الأمر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتسوية تلك المبالغ.	صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث إجتمعت اللجنة بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ وأصدرت توصياتها وتفضل معالى الدكتور وزير التموين باعتماد توصيات اللجنة وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء التوصيات النهائية للجنة .
نحو ٤٢٤،٣٣٧ ألف جنيه يمثل قيمة مصروفات اتعاب المكتب الاستشارى لإنشاء عدد ٢ مخزن أفقي مميكن بميناء غرب بورسعيد حيث تم التوقيع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولى وصندوق الأوبك للتنمية الدولية على اتفاقية القرض الممنوح بمبلغ ١٤ مليون دولار امريكى لتمويل المشروع. **يتعين موافاتنا بالمستندات اللازمة لإتفاق القرض المذكور وكذا دراسات الجدوي عن مشروع انشاء ٢ مخزن افقى بميناء غرب بورسعيد.**	تم الموافقة من مجلس النواب على القرض خلال شهر ٢٠١٩/١١ وأصبح القرض نافذ اعتبارا من ٢٠٢٠/١/٣م وتم الاتفاق مع المكتب الاستشارى اكوجم لإعداد كراسة الشروط والمواصفات حيث تم طرح المناقصة الخاصة بتنفيذ المشروع وكافة المستندات الخاصة بالمشروع متاحة بالشركة مع الإحاطة بأن الشركة لم تسحب أى مبلغ من القرض حتى تاريخه.
- لم نواف بالشهادات المؤيدة للاستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ قيمتها نحو ٢٠،٩٤٩ مليون جنيه وبيانها على النحو التالي: *نحو ٦ مليون جنيه تحت مسمي" استثمارات في سندات أوراق مالية " مرحلة منذ عدة سنوات تمثل قيمة ٥% من الفائض عن الأعوام السابقة	ترد الينا الشهادة المؤيدة للأستثمار من البنك الاستثمار القومى خلال شهر يناير من كل عام ومرفق صورة من شهادة العام

على صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مقابل إحتياطي سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي. *نحو ١٤،٩٤٨ مليون جنيه تحت مسمي " استثمارات في أسهم شركات تابعة شقيقة " وبيانها كما يلي: *نحو ١٤،٨٠٩ مليون جنيه عن قيمة عدد ١،٤٨٠ مليون سهم بفئة ١٠ جنيه للسهم وبنسبة ٢١،١٥% في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة. *نحو ١٣٩،٧٣١ ألف جنيه عن قيمة ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١،٢٥ جنيه للسهم وبنسبة ٠،٠٠٨% في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير. **يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لتلك الاستثمارات في ٢٠٢٠/١٢/٣١.**	المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ . نظرا لأن الشركة غير مدرجة بالبورصة مرفق كتاب من شركة وادى الملوك بما يفيد بحصة الشركة وقدرها ٢١.١٥% من راس مال الشركة مرفق صورة شهادة من بنك مصر (أمين الحفظ) .
بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٧٢،٤٨٨ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ ٤٢٥ ألف جنيه) وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد وقد تبين بشأنه ما يلي: *ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الراكدة منذ عدة سنوات البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٣،٦ مليون جنيه " وفقاً لحصر الشركة " وبنسبة نحو ٦،٥% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار البالغة نحو ٥٥،٢٦١ مليون جنيه مكون بشأنها مخصص بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه وقد تم بيع الأصول الخاصة ببعض هذه الاصناف من الات ومعدات وسيارات ولم تقم الشركة بدراسة الحالة الفنية لقطع الغيار هذه لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض (اضمحلال) في قيمة هذا المخزون وتفعيل ما جاء به معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) -اضمحلال قيمة الأصول- وأيضاً بالمخالفة بما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص.... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه ..... يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافي قيمته البيعية). **يتعين حصر المخزون الراكد وإستكمال المخصص اللازم بشأنه واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة الإقتصادية منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ علي بيع الأصناف الراكده وتم عرضها للبيع أكثر من مرة ولم يتم بيعها لعدم تقدم اى عرض بالقيمة المحددة من لجنة التسعير وسيتم عرضها للبيع مرة أخرى . وبناء على المعاينات المستمرة للمخزون تم تحويل بعض الأصناف من الرواكد بين مواقع الشركة المختلفة للإستفادة منها .
*ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الاصناف التى تم سرقتها من مخزن الراكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلى رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ لحصر الاصناف التى تم سرقتها وكذا ما أوصت بها اللجنة من ضرورة نقل الاصناف من المخزن لعدم توافر الاحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به "حيث قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعة وانتهت مذكرة التحقيق رقم ٦١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩" كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة – نيابات الدخيلة والعامرية الجزئية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها. **نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من اثار.**	**بالنسبة لموضوع الأصناف التى تم سرقتها من مخزن الخردة بالدخيله فقد تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر ١١٩٧ حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامرية أول وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها .**
*مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات كلا من صومعتي شبراء إمبابة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار (جديدة – مستعملة) ووجود بواقي تركيبات الصومعتين بدون قيمة داخل مخزن قطع غيار الكهرباء. **يتعين تصويب الوضع لما لذلك من أثر على إظهار رصيد المخزون**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

على حقيقته في ٢٠٢٠/١٢/٣١، مع تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار.	
ظهر رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مديناً بنحو ٩٩٢،١١٤ مليون جنيه قبل خصم المخصص البالغ ١٠،٧٦٨ مليون جنيه ودائناً بنحو ١٥١٣ مليون جنيه دون إجراء المصادقات أو المطابقات اللازمة عليه وقد تبين بشأن بعضها ما يلي: *مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ١٤،٧١٤ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص بنحو ١٠،٧٦٨ مليون جنيه رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها بعد. **نكرر توصياتنا بمتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها وتحديداً للمسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.**	يتم متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة والتواصل مع كافة الجهات المسئولة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك
*عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ - فيما عدا نشاط النقل- والبالغة نحو ١٥٠٧ مليون جنيه مديناً، نحو ١٥٠٢ مليون جنيه دائناً بعد تأثره بقيمة العجز الخاص بالأقماح المحلية موسم ٢٠١٦ وتجدر الاشارة إلي أن آخر مطابقات تم إجروها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة حتى تاريخ الفحص وبالتالي فإن تلك الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط وقد تبين من الفحص بشأنها ما يلي: *مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢،١١٧ مليون جنيه فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة على الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد/وزير التموين والتجارة الداخلية على توصية اللجنة المشكلة بناء على القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥. **يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار مع ضرورة العمل على تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا على أموالها وحقوقها.**	جارى التنسيق مع الهيئة العام للسلع التموينية لإجراء المطابقات وسيتم موافاتكم بها فور الأنتهاء منها وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات .
*وجود العديد من حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلى الرغم من انتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وتتمثل فى نخالة خشنة بنحو ٩٣،١٢٢ مليون جنيه ومبيعات ذرة بنحو ٢،٢٥٣ مليون جنيه (ارصدة دائنة)، نحو ٧٧،٦٢٦ مليون جنيه (رصيد مدين) يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ على الرغم من إقفال حسابات المطاحن الخاصة لها. **نوصي بضرورة اتخاذ اللازم نحو المطابقة على تلك الحسابات ونقلها الي الحساب الجاري الحالي للهيئة العامة للسلع التموينية وسداد المستحقات أوتحصيل أموال الشركة.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
*تضمن حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن منظومة الأقماح الحرة رصيد مدين بمبلغ	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

١٢،٢٩٠ مليون جنية والذي ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التي تمت بين الشركة وممثلي تلك المطاحن الأمر الذي يعني عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى. **يتعين بحث المبلغ المذكور وإجراء مطابقة مع الهيئة بشأنة والإفادة حفاظا على أموال الشركة.**	
- مازال عدم التزام مصلحة الجمارك بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم تحرير عقد أتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة في ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية في حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٦٦ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائياً وما زالت متدولة. **يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله في نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان بما يحفظ حق الشركة في الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان ويتم متابعة الدعوى القانونية المقامة ضد مصلحة الجمارك بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .
- تضمن حساب العملاء نحو ١،٧٤٦ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة على بعض العملاء بقطاع القاهرة قيمة المتبقى من ايجار مستحق عليهم وذلك بعد جدولة مديونية شركة العزيزية وسداد المستحق عن الفترة المالية الحالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة لباقى العملاء. **يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية اللازمة وما يترتب على ذلك من آثار.**	العملاء المذكورين بالملاحظة مستمرين في التعامل مع الشركة وملتزمين في السداد وجارى تحصيل المديونيات المستحقة عليهم .
-مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الاخرى نحو ١،٣٠٨مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها. **يتعين اتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الاحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة .
-بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنوك في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٥٠،١٣٠ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الودائع المجمدة المرهونة لاصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك (مصر/الاهلى القطرى/عودة العباسية /المصرى الخليجى/العربى الافريقى) نحو ٥٣،٨٢٦ مليون جنيه تمثل غطاء خطابات الضمان الصادرة للغير وهذا لم تفصح الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود ودائع بالعملات الأجنبية طرف بنك عودة – فرع العباسية قيمتها نحو ٧٨،١٥٨ مليون جنيه وكذا وجود حسابات جارية بالعملة الأجنبية قيمتها نحو ٧،٠٢٥ مليون جنيه. ويتصل بما سبق أنه تم تقييم العملات الأجنبية بالبنوك بأسعار صرف ٢٠٢٠/٦/٣٠ مخالفة بذلك لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) – آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية – فقرة (٢٣)	تحصل الشركة على الفائدة المستحقة عن هذه الودائع مع الوضع في الإعتبار أن هذا الأمر يساعد الشركة في إصدار خطابات الضمان المطلوبة في أسرع وقت ممكن بدون إتخاذ إجراءات جديدة وسيتم مراعاة فروق أسعار العملة الأجنبية مستقبلاً .

دون معالجة فروق أسعار صرف العملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والتي بلغت خسارتها نحو ١,٢٠٢ مليون جنيه. يتعين بحث الودائع المجمدة وفك رهن الودائع الغير صادر خطابات مقابلها مع معالجة فروق أسعار صرف العملات طبقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية.	
- بلغ رصيد النقدية بالصندوق في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٤٨٨ ألف جنيه تم إثباتها دفتريا دون إجراء جرد فعلي له في تاريخ المركز المالي. نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي لأرصدة النقدية بالصندوق عند إعداد المراكز المالية الدورية للشركة.	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
- بلغت قيمة المخصصات طويلة الاجل، والمخصصات الأخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغي ٢٧، ١٣٠ مليون جنيه على الترتيب هذا ولم نوافق بالدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات وتدعيمها وكذا الالتزامات المحتملة. ونري عدم كفايتها في ضوء الغرض المكونه من أجله وذلك وفقا لما يلي: *بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه لم نتمكن من الحكم على كفايتة فى ضوء عدم موافاتنا ببيان بإجمالى القيمة المالية للقضايا المرفوعة ضد الشركة وقد تبين وجود دعاوى ضد الشركة بفروق وتعويضات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ٤٦ مليون جنيه صدرت بشأن بعضها أحكام نهائية ضد الشركة. *بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ٩،٥٠٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ١،٥٠٠مليون جنيه خلال الفترة لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وقد تبين بشأنه ما يلي: *وردت مطالبات من مصلحة الضرائب العقارية بالإسكندرية بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها. *تم تقديم الإقرارات الضريبية (الدخل) وسداد الضريبة المستحقة حتى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وجاري فحص السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤. * تم فحص ضريبة القيمة المضافة طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٧ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ وسداد الفروق المستحقة كما ورد بايضاحات الشركة ولم يتم فحص السنوات التالية عليها. *لم يتم موافاتنا بنتيجة فحص ضريبة المرتبات منذ عام ٢٠٠٥ كما أن أخر محاسبة لضريبة الدمغة مع الضرائب حتى ٢٠١٦/٦/٣٠. *بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٠ مليون جنيه خلال العام لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ٨٠٠ مليون جنيه منها نحو ٧٢٠ مليون جنيه مطالبات للهيئة العامة للسلع التموينية عن تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦. يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات وتدعيمها طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ولما له من أثر جوهري على القوائم المالية.	يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تدعيمها كلما أمكن ذلك .
- ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ دائناً بنحو ١٠١،٥٦٨ مليون جنيه ومديناً بنحو ٦٠٧،٥٨٥ مليون جنيه بعد وقد تبين بشأن بعضها ما يلي: *بلغ صافي ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلى موسم	جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم

٢٠١٦ كمية ٤٦١٥٣٤,٥٨ طن قمح محلي قيمتها نحو ١٥١,١٨٠ مليون جنيه بنسبة ٣٩,٧ % من إجمالي الاقماح التي تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن (بعد تسوية كمية ٧٣٥٤٥,١٨ طن) وقد تم تحميل نحو ٦٦٠,٣٧٩ مليون جنيه من قيمة تلك الحجوزات حتى شهر ديسمبر ٢٠٢٠ (عن العجز والكمية التي تم تسويتها) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة اليها الغرامات. وقد تبين بشأنه ما يلي: *بلغ صافي قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والمبالغ المسددة منهم مضاف اليها أجور نقل ومخالفات خلط اقماح ودرجات نظافة ونوالم غريلة وضرائب حتى ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقا الموقف المالي المقدم الينا من الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٤. *تطالب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الاقماح بنحو ٧٢٠ مليون جنيه (وذلك بعد سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠) لتحديد الموقف المالي لمحصول القمح المحلي موسم ٢٠١٦. **يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التي شابت تعاقدات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات القانونية ومواقاتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار.**	٢٠١٦ محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها في ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .
<u>الموقف القانوني لعجوزات القمح المحلي:</u> - تم موافاتنا من القطاع القانوني بالشركة بالموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلي: *عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها احكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز. *عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متداولة. *عدد ثلاث بلاغات تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة. *عدد أربع بلاغات قيمتها نحو ١١٦,٤٥٢ مليون جنيه مازالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع. **يتعين اخطار شركة التأمين عن القضايا التي صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موالاة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الحكم النهائي فيها.**	قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها في الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانوني بالشركة . قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها في الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانوني بالشركة .
-وجود فروق بالأرصدة الخاصة لموردي الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بقوائم المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبين بيانات الموقف المالي لهؤلاء الموردين بعد اثبات قيمة العجز المستحق عليهم حيث ظهر الرصيد المدين عن قيمة العجز بنحو ٤٦٨,٩٥٩ مليون جنيه بمرفقات حساب الموردين في حين ظهر رصيد حساب الموردين طبقاً للموقف المالي في ٢٠٢٠/٨/٢٤ بنحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه كما ظهر الرصيد الدائن بنحو ٤١,٥٢٠ مليون جنيه في حين ظهر الرصيد ببيانات الموقف المالي بنحو ٨,٤٣٢ مليون جنيه (دائن). **يتعين دراسة تلك الفروق ومواقاتنا بما يسفر عنه الدراسة حتى**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ مايلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

يمكن الحكم على صحة تلك الارصدة وما تظهره القوائم المالية من نتائج اعمال عن تلك الفترة.	
تضمن الحساب هيئة السلع التموينية - قطاع القاهرة نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقي عملية التسويق لمواسم ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ منها نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردي أقماح (صومعة ارم السلاموني - صومعة العبور - الشماشرجي ...) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة في تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم. **يتعين اتخاذ اللازم حفاظاً على حقوق الشركة.**	تم حجز هذه المبالغ لأنها تخص موردين مخالفين تعاملوا مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ لحين الإنتهاء من التحقيقات القضائية .
تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ الف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الإستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢ بالزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الإستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى استئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة كما تضمن نحو ٤١ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى. **يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا .
-وجود كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر - شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد المورد نحو ١,٧٤٦ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة متداولة بالخبراء ومحدد لها جلسة ٢٠٢١/٣/١٦ للاطلاع وتقديم مذكرات. **يتعين الاتصال بالجهات المعنية بالتصرف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الأدمى وحصول الشركة على مستحقاتها.**	بالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك .
-مازال حساب الموردين يتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٥ الف جنيه رصيد " دائنا "، ونحو ٢٤ الف جنيه رصيد " مدينا ". **يتعين بحث تلك الأرصدة وتسويتها والافادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ مايلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
-بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٤٥,٩٨٩ مليون جنيه منها نحو ٣١,٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة تبين بشأنها ما يلي: *نحو ١٠,٦٥٠ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز على أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، كما لم نوافق بالمستندات الخاصة بترك الخصومة من جانب الهيئة حتى يمكن الوقوف علي صحة تلك الأرصدة. **يتعين إجراء المطابقة والحصول على مخالصة من هيئة الميناء فى ضوء الموقف القانوني حتى يمكن تسوية الاحكام التى حصلت**	صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية فرض رسم التميز وتم إعادة الدعوى الأصلية للتداول مرة أخرى نظراً لإيقافها لحين الفصل فى الشق الدستورى حيث صدر الحكم فى الدعاوى القضائية رقم ٥٨٧ لسنه ٢٠٠٦ كفر سعد المقامة من هيئة ميناء دمياط برفض الدعوى وإلزام الهيئة المدعية بالمصاريف.وقامت هيئة ميناء دمياط بالإستئناف على الحكم بالإستئناف رقم ٨٠٧ لسنة ٤٦ ق وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعوى الأصلية وقررت المحكمة فى جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى رقم ١٦٩٩٠ لسنة ٧٩ ق عن نفس الموضوع منظورة أمام محكمة النقض حيث صدر الحكم بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ لصالح الشركة

عليها الشركة ببراءة الذمة وما يترتب على ذلك من آثار.	وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم في الدعاوى الخاصة بهذا الموضوع .
*نحو ١٤,٠٥٥مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتعترض الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بأحقيتها في المبالغ المستحقة عن الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣. **يتعين إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها والتسوية.**	بالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهي محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع في ضوء الأحكام الصادرة في هذا الشأن
*نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% باسم " خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل في المتبقي من أرصدة حساب توزيع الفائض في ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذي لم يتم التصرف فيه. **يتعين الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار اليها والقرارات الوزارية اللاحقة والافادة.**	صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ بالموافقة على إستخدام مبلغ ١٦٦٢٤٩٤,٦٩ جنيه المدرج في الميزانية (تحت مسمى خدمات إجتماعية المجنب قبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)في خدمات لصالح العاملين وبناءاً على ذلك تم شراء عدد ٢ سيارة ميني باص من شركة صناعة وسائل النقل لتوريد السيارات وصدر الأمر الإداري رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ بتشكيل لجنة للتعاقد على عدد ٢ شقة كمصايف للعاملين
*نحو ٤,٢٦٠ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة لبعض العاملين منذ سنوات، ايجار مخزن الشفاطات لصالح هيئة السلع، فروق خدمات تخزينية، مبالغ تحت التسوية، تأمين مقدم من الغير منذ سنوات، رسم الجعالة المستحق لهيئة الميناء على تخزين محتويات الباخرة رويال كراون **يتعين اجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الارصدة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	
*تضمن الحساب نحو ٦,٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ متوقفة تم تحصيلها لصالح بعض الجهات والبعض الاخري أعمال ومبيعات تحت التسوية منذ ٣ سنوات وحتى تاريخ الفحص لم يتم سدادها لتلك الجهات أوتسويتها – ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة بشأنها ويتمثل أهمها في نحو ٤,٩٢٢ مليون جنيه بصورة إجمالية دون تفاصيل ونحو ١,٢١٩ مليون جنيه يمثل قيمة أجور نقل الأقماح تحت التسوية بعضهم لديه عجوزات توريد أقماح محلية عن موسم ٢٠١٦. **يتعين إجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الأرصدة**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
تضمن الحساب نحو ٣٠ مليون جنيه باسم / تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٩ متضمنا مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره عن تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقا للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه والمدرجة ضمن حسابات البنوك بالشركة وتحصل على عائد منه ضمن الفوائد الدائنة. **يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء التسوية في ضوء ما تم بحثه إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وإعمالاً لنظام التقادم الخمسي وتوريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطه بأنه طبقاً لطبيعة التعامل بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية فإن الحساب جاري بينهما يكون فيه للهيئة مستحقات طرف الشركة كما للشركة مستحقات طرف الهيئة مقابل الخدمات التي تقدمها الشركة للهيئة .
-تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد بنحو ٤٠,٦١٣ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت، مقابل مكافأة " تبين بشأنه ما يلي: *إستمرار الشركة في إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة	يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على

والمراجعة المصرية والمادتين رقمي ٤٠، ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة). وقد بلغ ما تم صرفه خلال العام " كسب الوقت " نحو ١٥،٣٢٥ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى. **يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كايرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة**	استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ و يتم الصرف من حساب كسب الوقت طبقا لمطالب العاملين فى المناسبات والأعياد والمساهمة فى مكافأة نهاية الخدمة وفى صندوق التأمين التكميلى للعاملين وجمعية الخدمات الاجتماعية .
*وجود رصيد دائن مرحل بنحو ٥،١٢٣ مليون جنيه في حساب مصلحة الضرائب المصرية (الضريبة الداخلية) ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم نتمكن من الوقوف على طبيعته وتجدر الإشارة إلى أنه سبق الاشارة إلى ذلك بتقريرنا عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وأفادت الشركة في ردها أنه سيتم دراسة ما ورد واتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وهذا ما لم يتم حتي تاريخه. **نوصي بموافاتنا بطبيعة الرصيد المذكور والذي يمثل مستحقات غير مسددة للمصلحة قد تتحمل الشركة عنها غرامة عدم سداد ه في المواعيد القانونية.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*عدم وجود دفاتر بقطاع الاسكندرية توضح المواقع التى يستحق عليها ربط عقارى وقيمة ذلك الربط السنوى وما تم سدادة منذ صدور القانون فى ٢٠١٣ وحتى تاريخه الأمر الذي يتعذر معه متابعة تسلسل حركة الضريبة وقد يؤدى إلى سداد مبالغ بالخطأ لمصلحة الضرائب. هذا ولم يتم تضمين الحساب قيمة مطالبات الضريبة العقارية عن الوحدات بقطاع الاسكندرية والتى بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ٤,٢٥ مليون جنيه عن المطالبات الواردة خلال أعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ لبعض المواقع بالقطاع عن متأخرات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم نقف على المطالبات عن باقى المواقع فى حين بلغ ما تم تحميله على المصروفات المستحقة خلال العام الماضي نحو ٣٠٠ ألف جنيه ولم تقم الشركة بالطعن على الربط طبقاً للقانون الجديد رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٣ عن المطالبات عن بعض المواقع اعتباراً من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. **يتعين بحث ودارسة ما ورد بالملاحظة والإفادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
-بلغ رصيد حساب المصروفات المستحقة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢١،٢٢٧ مليون جنيه منها نحو ١٨،٠٧٦ مليون جنيه تم حسابها تقديريا دون أي سند لتحديد القيمة. **يتعين حصر كافة المصروفات الفعلية عن الفترة وإثباتها حتى تظهر نتائج أعمال الشركة عن فترة المركز المالي بصورتها الصحيحة.**	تم إدراج المصروفات التى لم ترد لها مطالبات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١م من الجهات الخارجية تقديرياً لإظهار المركز المالى بصورته الصحيحة ويتم إجراء التسويات اللازمة فور ورود المطالبات .
-عدم تحميل قائمة الدخل بما يخصها من قيمة مصروفات رسم الجعالة المستحقة عن معظم مواقع الشركة داخل الدائرة الجمركية والتي تبلغ عددها نحو عشرة مواقع عن فترة المركز المالي ومنها صومعة رصيف رقم (٨٤)، (٨٥) وميناء الدخيلة والمنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية التابعة لقطاع الاسكندرية. نوصي إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

تضمنت إيرادات الشركة مبلغ قدره نحو ٨،٥٧٨ مليون جنيه قيمة إيرادات تقديرية غير مؤيدة بمستندات وذلك على خلاف القواعد المحاسبية المتعارف عليها بشأن ما يتم تعليته للإيرادات ومعيار المحاسبة المصري رقم (١١) من معايير المحاسبة المصرية. **نوصي بضرورة مراعاة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر على أن تكون جميع إيرادات الشركة مؤيدة بمستندات قانونية.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- لم تتضمن الإيرادات قيمة الفوائد المستحقة عن ودائع الشركة طرف البنوك في تاريخ اعداد المركز المالي والبالغ قيمتها نحو ٦٣٨ ألف جنيه. **يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
-لم تتضمن قائمة الدخل قيمة خسائر فروق عملة بلغ ما امكن حصرة منها نحو ١،٢٠٢٠ جنيه حيث لم يتأثر الحساب بتقييم الودائع والحسابات بالعملة الاجنبية وكذا ما هو مدرج ضمن إيرادات الشركة (قطاع الاسكندرية) عن إيجار الأوناش حيث يتم اداء الخدمات بالدولار في تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتم تقييم الدولار على أساس سعر العملة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقدره نحو ١٦،٠٧ جنيه في حين أن سعر صرف الدولار في ٢٠٢٠/١٢/٣١ يبلغ قدره نحو ١٥,٧٥ جنيه. **يتعين إجراء التصويب اللازم وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
-لم يتم تحميل قائمة الدخل بنحو ٨٠٠ ألف جنيه قيمة مصروفات العلاج الطبي عن فترة المركز المالي حيث تم تحميل فترة المركز المالي بمبلغ ٢١،٢٢٧ مليون جنيه قيمة مصروفات مستحقة منها مبلغ نحو ٦ مليون جنيه علاج طبي بصورة تقديرية وليست ببيانات فعلية نري عدم كفايتها في ضوء المنصرف على العلاج الطبي خلال العام المالي السابق. **يتعين اجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر على صافي ربح الشركة خلال الفترة.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
-تضمنت قائمة الدخل في تاريخ المركز المالى نحو ١٥،١٢٤ مليون جنيه قيمة ضريبة الدخل، الضريبة المؤجلة عن الفترة حيث تم حسابها دون الأخذ فى الاعتبار إضافات الأصول بنحو ١٥،٧ مليون جنيه والذي أدى إلى عدم الدقة في إحتساب الإهلاك الضريبي خلال الفترة. **يتعين اجراء التصويب اللازم.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
-عدم قيام الشركة بحساب نسبة المساهمة التكافلية ضمن مصروفات الشركة عن فترة المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقدرها نحو ٦١٦،٢٥٠ الف جنيه وذلك بالمخالفة للكتاب الدورى رقم ٤١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الالف من جملة الايرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية...الخ". **يتعين الالتزام بأحكام القانون السابق ذكره وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

-عدم سلامة إعداد قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث تلاحظ بشأنها ما يلي: *عدم تطابق رصيد النقدية أخر الفترة الظاهر بقائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٠/١٢/١١ البالغنحو ٢٣٩،٩٤٢ مليون جنية مع رصيد النقدية الظاهر بقائمة المركز المالى البالغ نحو ٣٥٠،١٣٠ مليون جنية بفارق قدرة ١١٠،١٨٨ مليون جنية. *عدم تطابق رصيد النقدية اول الفترة بقائمة التدفقات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ البالغ نحو ٢٤١،٢٣٣ مليون جنية مع رصيد النقدية اخر الفترة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ البالغ نحو ٣٥٠،١٤٧مليون جنية بفارق قدرة ١٠٨،٨١٧ مليون جنيه . **يتعين إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية "المعيار رقم ٤ " قائمة التدفقات النقدية حتى تعبر القائمة عن حقيقة التدفقات النقدية بما يخدم مستخدميها**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
<u>لاستنتاج المتحفظ:</u> وفى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية الدورية وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصوامع والتخزين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة شهور المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية. **<u>مما لا يعد تحفظاً نشير الى ما يلي:</u>** -صدر قانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والتى تتطلب قيام الشركة بتوفيق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة فى هذا القانون بما فى ذلك تعديل أنظمتها الأساسية وتشكيل جمعياتها العامة ومجالس إدارتها، وذلك خلال مدة لا تجاوز عاماً من تاريخ العمل بهذا القانون طبقاً للمادة الخامسة منه. **نوصى بضرورة العمل على توفيق أوضاع الشركة خلال المدة المحددة بالقانون.**	صدر قانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وتلتزم الشركة بتوفيق أوضاعها وفقاً لاحكام القانون المشار إليه .
- لم يتم اخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة لحين انتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ،كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية. **يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج وإخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون**	مازالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة فى موضوع القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات . وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فمازالت التحقيقات مستمرة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامة التى تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها .

الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.	
-بلغ ما امكن حصره من الكميات التي رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية -ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية- اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتي تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها في تجارب التشغيل للصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة علي النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل لتلك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود كروت الصرف لها وقد سبق أفادة المسئولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والتقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانلى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ /٢٠٢٠ الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥ . نوصي بموافاتنا بما انتهي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا على أموال الشركة	تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانوني بالشركة للتحقيق حيث انتهى التحقيق إلى توقيع جزاء على المتسبب علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة النولون المستحق للشركة من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بقيمة النولون وتسعى الشركة إلى تحصيل المبلغ من هيئة السلع التموينية وسيتم خصم المبلغ من المتسبب في حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية وجارى المتابعة مع هيئة السلع التموينية لتحصيل المبلغ
-بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٦٥،٧٨١ مليون جنيه مقابل نحو ٥٩،٢٨٦ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق وقد تبين أن صافي نتيجة النشاط بعد خصم المصروفات الإدارية قد حقق خسارة ويرجع صافي الربح المشار إليه إلى تحقيق إيرادات عرضية غير متعلقة بالنشاط قيمتها نحو ٢٥،٦٣٠ مليون جنيه تتمثل في نحو ١١،٦٦٩ مليون جنيه فوائد دائنة، نحو ١٣،٩٦٠ مليون جنية إيرادات وارباح أخرى. **يتعين بحث ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بانشطة الشركة وتعظيم العائد وما يترتب علي ذلك من آثار.**	تسعى الشركة إلى النهوض بانشطتها الرئيسية وذلك من خلال تطوير المعدات والآلات وإضافة أنشطة جديدة مثل الشحن والتفريغ بميناء الادبية ورفع فئات التعامل مع العميل الرئيسى لها وهو الهيئة العامة للسلع التموينية بما يتناسب مع الزيادة المستمرة فى تكاليف التشغيل إلى جانب جذب المزيد من عملاء القطاع الخاص لتعظيم الإيرادات.
-أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة عن خسائر بلغت نحو ٣٣،٩٨٨ مليون جنيه (منها نحو ٣١،٦٨٢ مليون جنيه لنشاط الصوامع، نحو ١،٨٠٨ مليون جنيه لنشاط النقل، نحو ٤٩٨ الف جنيه لنشاط شحن البضائع بالسويس). **يتعين بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل علي معالجتها ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بانشطة الشركة لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.**	ترجع الخسائر فى نتائج الأعمال لبعض الأنشطة بالشركة إلى الإرتفاع المستمر فى تكاليف التشغيل المتمثلة فى الكهرباء والسولار وقطع الغيار وكذا الزيادة الحتمية فى الأجور وزيادة قيمة حق الإنتفاع فى الموانى بعد تطبيق قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ وتسعى الشركة إلى رفع فئات التعامل مع العميل الرئيسى لها وهو الهيئة العامة للسلع التموينية بما يتناسب مع الزيادة المستمرة فى تكاليف التشغيل وجذب المزيد من عملاء القطاع الخاص لتعظيم الإيرادات.
-تم إعداد خطة للإخلاء الطارئ للمقرات التي تشغلها الشركة بميدان رمسيس – محافظة القاهرة تمهيداً لتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء على مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتجدر الاشارة الي أن المساحة التي تستلكها الشركة ضمن المنطقة المشار اليها تبلغ نحو ١٢ الف متر مربع تقريبا. وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلقة للوطات خردة وكهنة بمبني السبتية والمخازن الملحقة طبقا لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١. **نوصي بمتابعة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف على إجراءات الحصول على التعويضات المقررة وما سيتم اتخاذه بشأنها ومتابعتها أولا بأول لحين الحصول على كافة مستحقات الشركة.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر ويتم التنسيق والمتابعة مع وزارة التموين لإخلاء المكان بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان .

- قامت الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ضمن الأحداث الجارية بند رقم (٦) عن جائحة فيرس كرونا المستجد والإجراءات الإحترازية التى اتخذتها فى إطار جهود الدولة لمنع إنتشار الفيرس دون إيضاح الأثار المالية التى ترتبت عن تلك الجائحة بالقوائم المالية الدورية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. - لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة عن فترة المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تخصيص فقرة مستقلة عن الأثار المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ على الأرصدة والقوائم المالية الدورية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. نوصى بإجراء التسويات والتعديلات اللازمة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة.	نظراً لطبيعة تعاملات الشركة فى سلعة استراتيجية (القمح) لذلك فإن الإجراءات الإحترازية التى اتخذتها الشركة في إطار جهود الدولة لمنع إنتشار الفيرس لم يكن لها آثار مالية مؤثرة على القوائم المالية عن العام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

. والله ولى التوفيق ،،،،،،

رئيس